السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17 | 1

الخميس 7 آب 2014 ـ الموافق 11 شوال 1435 هـ ـ العدد 12840

AS-SAFIR Arabic political daily – August 7, 2014 N° 12840

سائحو سوريا خلال الحرب هم النازحون إلى المدن الأكثر أمناً. ولكن وضع الاستثمار السياحي قبل ذلك لم يكن متناسبا مع الامكانات الهائلة للبلد. و«فكرة» تتناول الفيلم الاسرائيلي The Lab.

2

لأنه «ليس لدى الكولونيل من يحاسبه» نخر الفساد الجيش العراقي وتفاقمت فيه الرتب غير المؤهلة، ما مهد الطريق لداعش. وقصة نواكشوط تختزل موريتانيا. و«الزاوية الحمرا» عن كابوس اسرائيل.

3

عن الأدوات القديمة في النضال، الفاضحة للتفاوت بين الأجيال والظروف: مثال سوريا. ومن فيسبوك نصوص عن واقع حالنا، منها «صديقي المسيحي»، وعن الممثل المصري سعيد صالح، وعن غزة.

4

غزّة: عقاب على مجرد الوجود

نبيل عناني – فلسطين

بعد أربعة أيام من شنّه حرباً على غزّة، أشار بنيامين نتنياهو إلى الفوضى في المنطقة والصراع مع حماس، قائلاً: «أعتقد أن الشعب الإسرائيلي يفهم الآن ما كنت أقوله على الدوام من أنه لا يمكن أن يكون هنالك وضع، في إطار أي اتفاق، نتخلى فيه عن السيطرة الأمنية على منطقة غربيّ نهر الأردن». يجب أن نصغي باهتمام حين يتحدث نتنياهو إلى الشعب الإسرائيلي. ما يجري في فلسطين لا يتعلق بحماس في حقيقة الأمر. لا يتعلق بالصواريخ. لا يتعلق بـ«الدروع البشرية « أو «الإرهاب» أو أي من المجازات الكاذبة التي طورها اختصاصيو العلاقات العامة الذين فتنوا واشنطن العاصمة ووسائل الإعلام الأميركية السائدة. إنه يتعلق بسيطرة إسرائيل الدائمة على أرض فلسطين وهيمنتها المتواصلة على الفلسطينيين. هذا ما يتحدث عنه نتنياهو وهذا ما يعترف الآن هو نفسه بأنه أراده «على الدوام». وهو يتعلق بسياسة إسرائيلية لا تلين، طولها عقود من حرمان فلسطين من حقها في تقرير المصير والحرية والسيادة.

ما تفعله إسرائيل في غزة الآن هو عقاب جماعي. عقاب لرفض غزة أن تكون غيتو منصاعاً. عقاب للفلسطينيين لتشكيلهم حكومة موحدة (ذلك أن السماء تحرّم على الفلسطينيين أن يتحدوا). هو عقاب لصلف حماس والفصائل الأخرى في ردّها على حصار اسرائيل بالمقاومة، المسلحة أو سواها، بعد ردّ إسرائيل المتكرر على الاحتجاجات غير المسلحة بوحشية وسحقها بعنف. وكانت حماس قد التزمت وقف إطلاق النار وعرضت في السابق هدنةً لمدة عشر سنوات، ولكن دون جدوى: فلم يتم رفع الحصار. بل إن حماس وافقت على الانضمام إلى حكومة موحدة تعترف بوجود إسرائيل.

عقاب الفلسطينيين على مجرد وجودهم

تثبت كلمات نتنياهو أن إسرائيل لن تقبل أي شيء أقل من إذعان الفلسطينيين وبقائهم في حال من التبعية والقهر الدائمين. لن تقبل سوى «دولة» فلسطينية مجرّدة من سمات الدولة: السيطرة على الأمن والحدود والمجال الجوي والحدود البحرية، والتواصل، وبالتالي السيادة. وقد بيّنت تمثيلية 23 عاماً من «عملية السلام» لكل ذي عين أن هذا هو كل ما يقدمه الإسرائيليون، بموافقة كاملة من واشنطن. وما من مرّة قاوم الفلسطينيون فيها ذلك المصير المحزن الصاغر (كما ينبغي لأي أمة، وكما فعلت الأمم الأخرى، من إيرلندا إلى الهند إلى جنوب أفريقيا...) إلا وعاقبتهم إسرائيل على غيّهم. لا جديد في كلّ هذا.

ثمة تاريخ طويل لمعاقبة الفلسطينيين على مجرد وجودهم. ولطالما كانت هذه سياسة إسرائيل قبل أن تغدو حماس وصواريخها البدائية بعبع اللحظة، وقبل أن تحوّل إسرائيل غزة إلى سجن مفتوح، وكيس ملاكمة ومختبراً للأسلحة. في العام 1948، ذبحت إسرائيل آلاف الأبرياء وروّعت وشرّدت مئات الآلاف كجزء ضروري من عملية إقامة دولة ذات أغلبية يهودية في أرض ذات غالبية عربية حيث يشكل العرب 65 في المئة. كما شردت إسرائيل مئات آلاف الفلسطينيين من جديد في عام 1967، واحتلت أرضاً لا تزال تفرض سيطرتها عليها منذ 47 عاماً.

في العام 1982 اجتاحت إسرائيل لبنان، وقصفت بيروت «عشوائياً» من الجو والبر والبحر (توماس فريدمان الذي كان هناك، هو من استخدم كلمة «عشوائي» indiscriminately التي خضعت لرقابة نيويورك تايمز)، وقتلت 17 ألفاً وشوّهت عشرات الآلاف، سعياً لإخماد الوطنية الفلسطينية. وابتداءً من أواخر عام 1980، عندما نهض الفلسطينيون تحت الاحتلال وأطلقوا احتجاجاتهم بالحجارة والإضرابات العامة، راحت إسرائيل تكسر عظام المتظاهرين واعتقلت وعذبت الآلاف: 40 في المئة من السكان الفلسطينيين البالغين الذكور، ثلاثة أرباع مليون نسمة، كانوا في السجون الإسرائيلية. وخلال الانتفاضة الثانية، أعادت إسرائيل احتلال الضفة الغربية (التي لم تغادرها تماماً قطّ) حين خرج الفلسطينيون مرة أخرى ضد احتلال الأراضي الفلسطينية واستيطانها المتواصل بلا هوادة طيلة «عملية السلام» من تسعينيات القرن العشرين إلى يومنا هذا. فهل نجد في أي وسيلة إعلامية أميركية أي مناقشة جدية لهذا التاريخ الذي يقف وراء ما مورس من عنف إسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأسابيع الثلاثة الماضية، أم أن الحديث مقتصر على وقف إطلاق النار والأنفاق والصواريخ التي تنزل على إسرائيل، ومسؤولية الفلسطينيين عن معاناتهم؟

ذرائع متغيرة وأساس واحد

في السنوات السبع الأخيرة حاصرت إسرائيل قطاع غزة وعذّبته وهاجمته بانتظام. وكانت الذرائع تتغير بالطبع: انتخاب حماس، العناد، إطلاق الصواريخ، بناء الأنفاق التفافاً على الحصار، إلخ إلخ... لكن هذه الذرائع جميعاً لم تكن سوى ذرائع. ليست سوى ذرّ للرماد في العيون لصرفنا في النهاية عن المشكلة الأساسية المتمثلة في أنك حين تحصر 1.8 مليون نسمة في غيتو مساحته 140 كيلومترا مربعا، (أي أصغر من حي كوينز في نيويورك) من دون سيطرة على الحدود، ومن دون منفذ للصيادين على البحر (خلا منفذ صغير لا يتعدى 3 كم)، ومن دون معبر للدخول والخروج، مع طائرات بدون طيار تئزّ فوق الرؤوس ليلاً ونهاراً – فإنّه لا بدّ لهذا الغيتو من أن يردّ ويقاوم في نهاية المطاف. كان ذلك صحيحاً في سويتو، وكان صحيحاً في بلفاست، وكذلك في وارسو. وهو صحيح في غزة. قد لا تروق لنا حماس، قد لا تروق لنا بعض وسائلها، لكن هذا لا يبرر الافتراض أن على الفلسطينيين أن يتقبّلوا حرمانهم من حريتهم.

في الواقع، لم يكن الأمر قطّ أمر حماس ورفضها إسرائيل، كما لم يكن قبل ذلك أمر منظمة التحرير الفلسطينية ورفضها إسرائيل. ولم تَغْدُ مثل هذه الأضاليل «حقائق» إلا بفضل تكرارها الهستيري، الوسواسي، على أفواه أنصار إسرائيل وأفواه العاملين في الإعلام وفي السياسة الأمريكية، ممن دُرِّبوا طوال عمرهم على أن يكونوا مدافعين عمياناً عن سياسات إسرائيل. والحقيقة هي أنّ الأمر هو أمر إنكار إسرائيل حقّ فلسطين في الوجود.

هذا بالضبط ما يجعل دعم الولايات المتحدة للسياسة الإسرائيلية الحالية ضرباً من الحماقة. وكان السلام قد تحقق في إيرلندا الشمالية وفي جنوب أفريقيا أيضاً بسبب إدراك الولايات المتحدة والعالم أنه لا بدّ من الضغط على الطرف الأقوى، وهو ما عَدّل الموازين في النزاع اللامتكافئ بين الظالمين والمظلومين. وكان ذلك يعني أنه من أجل محاسبة الطرف الأقوى ووضع حدّ لإفلاته من العقاب، من الضروري للتعامل مع جماعات مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي وحزب المؤتمر الوطني الافريقي، وهي جماعات انخرطت في حرب عصابات بل ومارست «الإرهاب». كان ذلك هو السبيل الوحيد للشروع في طريق نحو السلام الحقيقي والمصالحة الحقيقية. وحالة فلسطين لا تختلف عن هذه الحالات في الجوهر.

أوروبيل

مثالا إيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا بعيدان كلّ البعد عن أن يكونا مثالين كاملين، لكنهما عالمان بعيدان عن الواقع الأوروبيلي (نسبةً إلى جورج أورويل صاحب الرواية الشهيرة «1984») الذي نجد أنفسنا فيه، حيث تطبش الولايات المتحدة الميزان بإبهامها الهائل لمصلحة الطرف الأقوى. هذا الواقع هو عالم سريالي مقلوب رأساً على عقب، كما لو أن الفلسطينيين هم الذين يحتلّون الإسرائيليين وليس العكس. وفي هذا العالم الغريب الملتوي، تبدو فلسطين هي القوة النووية التي تملك رابع أقوى جيوش العالم وتضرب حصارها على إسرائيل لتجعل منها ذلك السجن المفتوح، في الوقت الذي تستمتع بمساعدة أميركية تبلغ ثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً.

إذا ما أردنا أن نبتعد عن هذا الخيال، يتعيّن على الولايات المتحدة إما أن تعكس سياساتها أو أن تتخلى عن دورها كـ«وسيط نزيه». إذا كانت الحكومة الأميركية تريد أن ترسل المليارات سنوياً إلى إسرائيل، وأن ترسل إليها الأسلحة لارتكاب مجازر بالمدنيين، وأن تكرر كالببغاء ما تقوله إسرائيل، مما يخالف العقل والقانون الدولي، فليكن. لكن عليها عندئذ ألا تدّعي رفعة الأخلاق وتكفّ عن الترتيل للسلام. وعليها بلا شكّ أن تتوقف عن إهانة الفلسطينيين بالقول إنها تهتم لأمرهم: من الواضح أن أرواح الفلسطينيين وحقوقهم لا تعني أي شيء على الاطلاق لحكومة الولايات المتحدة. وإذا ما أردنا أن نكون صادقين مع أنفسنا، فإن من الواجب إدانة الولايات المتحدة وعزلها دولياً على هيئة مقاطعة وعقوبات لتمويلها دولة فصل عنصري منخرطة في جرائم حرب، وتوريدها الأسلحة إليها ودعمها دبلوماسياً. لكن هذا يقتضي الكثير. يقتضي أن نعيش في مجتمع حيث الحرب ليست السلام، والحرية ليست العبودية، والجهل ليس القوة. عالم بعكس العالم الذي وصفه أورويل في روايته.

رشيد الخالدي

مؤرخ من فلسطين، وبروفسور الدراسات العربية الحديثة في جامعة كولومبيا بنيويورك، ومدير مدرسة الشؤون الدولية والمحلية التابعة لمعهد الشرق الأوسط في الجامعة.

يشتموننا... ونحن بخير في المغرب

مسلسل مصري يعرض راقصة «عارية» تتدثر بالعلم المغربي. هذا هو الخبر الرئيسي في المغرب هذه الأيام. وقد ظهرت مغربيات في مسلسلات عربية كثيرة وهن يخطفن الرجال ويمارسن الشعوذة... ومع هذا الهجوم على المغرب، فهو يعيش الذكرى الخامسة عشرة لوصول الملك محمد السادس إلى الحكم. وقد انعكس ذلك التهجم «علينا» على الأجواء والمعنويات. لذا سأكثر من «نا» الدالة على الجماعة لأنقل لكم الأحاسيس. ثم إن الفخر بالوطن الموحد ضروري في عهد التفكك المستفحل. هنا يتطابق اليميني واليساري والإسلامي المعتدل.

صحيح، لا يملك المغرب إعلاماً مؤثراً خارج الحدود، فصحفه محلية الطابع وتلفزيونه لا يرى أبعد من طنجة. لذا يسود غضب وعجز فادح في القدرة على الرد، وعلى ردع كل من تسول له نفسه مهاجمة المغرب. صحيح، لقد وفرت مواقع التواصل الاجتماعي للمغاربة منصة للرد. لكن تبقى، حتى إشعار آخر، شرعية التلفزيون أقوى من شرعية فايسبوك.

وقد تولد من هذا العجز والغضب إحساس بأنهم يهاجموننا لأنهم يحسدوننا، لذا تضخمت ذواتنا. ولدينا ما نبرر به ذلك، بل لدينا ما نفرح به أيضا. لقد مرت خمس عشرة سنة على موت الحسن الثاني وتولي ابنه العرش. لنحزن للموت ونفرح للتنصيب، خلقنا فاصلا زمنيا لإبعاد الفرح عن الحزن: يؤرخ لرحيل الملوك المغاربة بالهجري ويؤرخ لجلوسهم على كرسي الحكم بالميلادي. وهكذا، فإن ذكرى رحيل الحسن الثاني لا تطابق ذكرى جلوس ابنه على العرش.

بالمناسبة، ألقى الملك خطاب «الوقوف على أحوال الأمة» ليلة 29-07-2014، أكد فيه أن النموذج التنموي المغربي بلغ درجة من النضج تمكنه من مراجعة نفسه، تمكنه من الكشف عن نواقصه علنا ومناقشتها. والملاحظ هذه السنة أن الاحتجاجات ضد حفل الولاء غابت تماما. ومع هذه الأجواء، ذكّر الملك بإنشاءات البنى التحتية الكبرى التي عرفها المغرب في عهده: ففي المغرب أكبر ميناء بحوض المتوسط، وفيه أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، لذا لا تنقطع الكهرباء عن البيوت في المدن والقرى. في المغرب طريق سيّار يمتد 1416 كلم. ومؤخرا تجاوزت صادرات المغرب – وهو بلد لا نفط ولا غاز فيه – 12 مليار دولار. فلاحيا، يطبق المغرب مخططا أخضرَ يوفر الزيتون والتين والقمح والبندورة (الطماطم) بكميات كبيرة. هنا لا طوابير خبز... وقد اشتريتُ في الدار البيضاء كيلو سمك بدولار وحزمة بصل تزن ثمانية كيلوغرامات بدولار. وهكذا أستنتج شخصياً أن اقتصاد المغرب لا يقوم على الدعارة. وإن كانت لدينا دعارة، فهي تساهم في الإشباع العاطفي للزبائن، تزيد في تدفق الحنان وتشفي المواطنين من الفقر الوجداني. لذا فالمغربي ودود حنون.

هذا على الصعيد الخبزي. أما على الصعيد الأمني، فلم يُقتل جندي ولا شرطي في المغرب، ولا واحد يا عالم. والإرهاب تحت السيطرة، وهذا درس عملي لا شفوي لضباط المخابرات. على الصعيد السياسي، تمكنّا في المغرب من دمج إسلاميينا. تأتي هذه الثقة وقد هبت رياح الربيع العربي/الامازيغي خيرا على المغرب. فقد كانت المعارضة الرئيسية للنظام هي الإسلاميين. لكن بعد انتخابات 2011 وتشكيل حكومة يقودها «حزب العدالة والتنمية»، صار الاسلاميون جزءا من النظام دون تعارضهما. مثلا ليس هناك قانون مغربي يخالف الشريعة. ففي كل مرة بند في الشريعة يوجد شرط يعطله. فتعدد الزوجات مباح في المغرب مثنى وثلاث. لكن لا يمكنك الزواج بالثانية إلا بموافقة الزوجة الأولى كتابيا وفي شهادة مصادق عليها، هذه الموافقة لن تحصل عليها حتى في الأحلام. ويبقى التعدد مباحاً نظرياً.

كما أن دمج الإسلاميين لم تترتب عليه «المخاطر السبعة» التي توقعها وزير الأوقاف السابق عبد الكبير العلوي المدغري في كتابه «الحكومة الملتحية». وهو متعاطف مع الإخوان ويشغل الآن منصب رئيس «بيت مال القدس». المخاطر التي توقعها المدغري مع تنصيب الحكومة الملتحية هي أولا الإكراه في عقيدة النظام الإسلامي عبر ملاحقة رجال الفكر والفن بسكين يقطر دماً. ثانيا، الجهاد تبعاً لوصية ابن تيمية «فمن عدل عن الكتاب قُوِّم بالحديد». ثالثا، أن يكون المغرب دار حرب لا دار عهد. رابعا، انتشار ثقافة التكفير والاتهام بالردة. خامسا، الاستعلاء الإيماني للمتدينين الذين يعتبرون أنهم وحدهم على حق. سادسا، زعزعة النظام الاقتصادي القائم لفرض اقتصاد إسلامي. وأخيرا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان والسيف...

نجا المغرب من هذه المخاطر وهذا مصدر فخر. ورغم منابع الافتخار الخبزية والأمنية والسياسية، يتعرض المغرب للهجوم من الغارقين في الشفوي والإنشاء. والمزعج في هذا التهجم على المغرب هو إخراس كل خطاب نقدي في الداخل. بحيث يغدو النقد مرادفا للاوطنية. ومن هنا تخرج تهم التخوين. لتجنبها، يسود الصمت أو شعار «الله يبارك في عمر سيدي».

نعود لخطاب الملك. فمع الافتخار بالمنجزات، طرح الملك أسئلة أساسية ليشخص أعطاب نظامه، وقد شعر بخفوت النقد حوله. قال «إذا كان الإنسان يعتقد أنه دائما على صواب، أو أنه لا يخطئ، فإن هذا الطريق سيؤدي به إلى الانزلاق والسقوط في الغرور... أتساءل يوميا، بل وفي كل لحظة، وعند كل خطوة، أفكر وأتشاور قبل اتخاذ أي قرار: هل اختياراتنا صائبة؟ ما هي الأمور التي يجب الإسراع بها، وتلك التي يجب تصحيحها؟».

كانت تلك مكاشفة عن آليات العمل في البلاط. والهدف هو الوقوف على حقيقة الوضع في المغرب، لذا يقطع الملك أكثر من عشرة آلاف كلم سنويا لتفقد مختلف المناطق، وهذا ما أوصله للسؤال الاستنكاري:

«هل ما نراه من منجزات ومن مظاهر التقدم، قد أثر بالشكل المطلوب والمباشر على ظروف عيش المغاربة؟ أتساءل باستغراب مع المغاربة: أين هي هذه الثروة؟ وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همت بعض الفئات فقط؟».

أجاب الملك:

«إن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين. ذلك أنني ألاحظ، خلال جولاتي التفقدية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة، وحدّة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة». الفوارق الطبقية في المغرب هائلة، بين من ينفق دولارين يوميا ومن ينفق مئة على الأقل.

يتزايد حضور الملك وتضعف الأحزاب ويسود فراغ في التأطير... فالملك يملأ فراغات هائلة سياسيا ودينيا واجتماعيا. وقد صار كل معارض لرئيس الوزراء الإخواني يختم نقده للحكومة بشعار «عاش الملك».

هذه هي الصورة بإيجاز. المغرب بخير رغم الشتائم. ويمكن لمن شك في هذا أن يأتي للتأكد. ويمكنه أيضا مشاهدة الرقص الجيد في كاباريهات عين الذياب في الدار البيضاء. فالرقص حق من حقوق الإنسان في الدول المتحضرة. لذا ليس لدينا ما نخجل منه.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

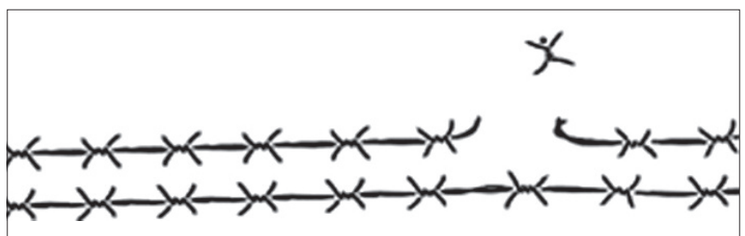

سؤال هذا الخراب

تدفع مجتمعاتنا اليوم، بشكل مكثف للغاية زمنياً، ثمن عقود من الاستبداد والتسلط والفساد وسوء الإدارة العامة والابتذال، وعلى ذلك امتهان المرتكزات القيمية التأسيسية التي لا يمكن لأي اجتماع إنساني أن يحيا ويتماسك من دونها. فأينما ولّى المرء وجهه يجد خراباً متنوع الأشكال. هل نعدد؟ هاكم ليبيا تتناحر فيها مجموعات هناك حيرة جدية في توصيفها، فلا هي مناطقية ولا هي قبائلية، بل تشير كل الدلائل إلى تشكّلها كمجموعات (حتى لا نقول عصابات) تَوّجت نفسها ذاتياً ناطقة باسم كذا أو ممثلة لـ... ويسهل أن تعتد كل واحدة منها بانتماءات شتى لأصحابها، أو تستقوي بعلاقات تمتلكها. إلا أن محركاتها لا تتجاوز منطق الغنيمة بمعناه المباشر البسيط، أو منطق انتزاع الغلبة بحجة الانتقام لغبن سالف مفترض أو درءاً لغبن محتمل. والأمران غير متناقضين، بل يتكاملان، إلا أنهما لا يؤسسان دولة ولا يصونان وطنا. ومن خرافية الموقف أن ينكشف بالتوالي تهافت التمثيل الوطني المتوفر وأن يُصمَّم رغم ذلك على تطبيق آليات «التمثيل الشرعي»، فيُنتخب مجلس نواب في حزيران/يونيو الفائت، ويجتمع منذ يومين في طبرق ليكمل حياته، فيما الفلتان التام يسيطر على العاصمة وكل الأنحاء. وتفلت على العراق المنكوب لعقود مجموعات «داعش»، وهي، فيما تقوم بتقتيل أبناء الطائفة الأزيدية في سنجار، يقدِّم البارزاني تفسيرا لتحريكه قوات البيشمركة الكردية ضدها بأن الأزيديين «أكراد أصلاء»، وأن داعش اعتدى على «أرض وشعب كردستان»... مغيباً العراق. وهناك أحوال سوريا ومصر واليمن، إن لم نذكر إلا تلك الأماكن التي يجتاحها العنف المسلح، تتراسل به جماعات متنوعة في ما بينها ومع السلطات. وهذه الأخيرة، حينما لا تكون منخرطة في العنف المسلح هي الأخرى، تكون مهمتها إدارة هذا العنف فحسب، وهي بذا، ومهما تغطرست.. فاشلة. أما أن وتترك غزة تذبح وحدها لما يقرب من الشهر، وتنفلت عليها همجية اسرائيل وجنونها المتصاعد، فيكشف حالاً عامة مهينة.

ظننا أنه يمكن الإفلات من تلك العقود الخربة المخرِّبة بسهولة، بثورات كان الاندفاع اليها والاستعداد لحملها كبيرا وصادقا وحقيقياً. لا يكفي. نحتاج لامتلاك رؤية مشتركة للمستقبل، لصوغها مهما كانت الصعاب والمعوقات هائلة. بصبر وإبداع وخيال وعناد. وأما من يعلن يأسه وتخليه، فتبّاً له.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

1.8 مليون مواطن في قطاع غزة يعيشون من دون كهرباء اليوم، ما يهدّد بتداعيات كارثية على المستشفيات ومحطات الصرف الصحي والمياه ومزودي المواد الغذائية وخاصة المخابز. وتقدر الخسائر الاقتصادية الأولية، المباشرة وغير المباشرة، في المباني والبنى التحتية في قطاع غزة نتيجة العدوان بأكثر من 2.5 مليار دولار.

«النازحون» سائحو سوريا خلال الحرب

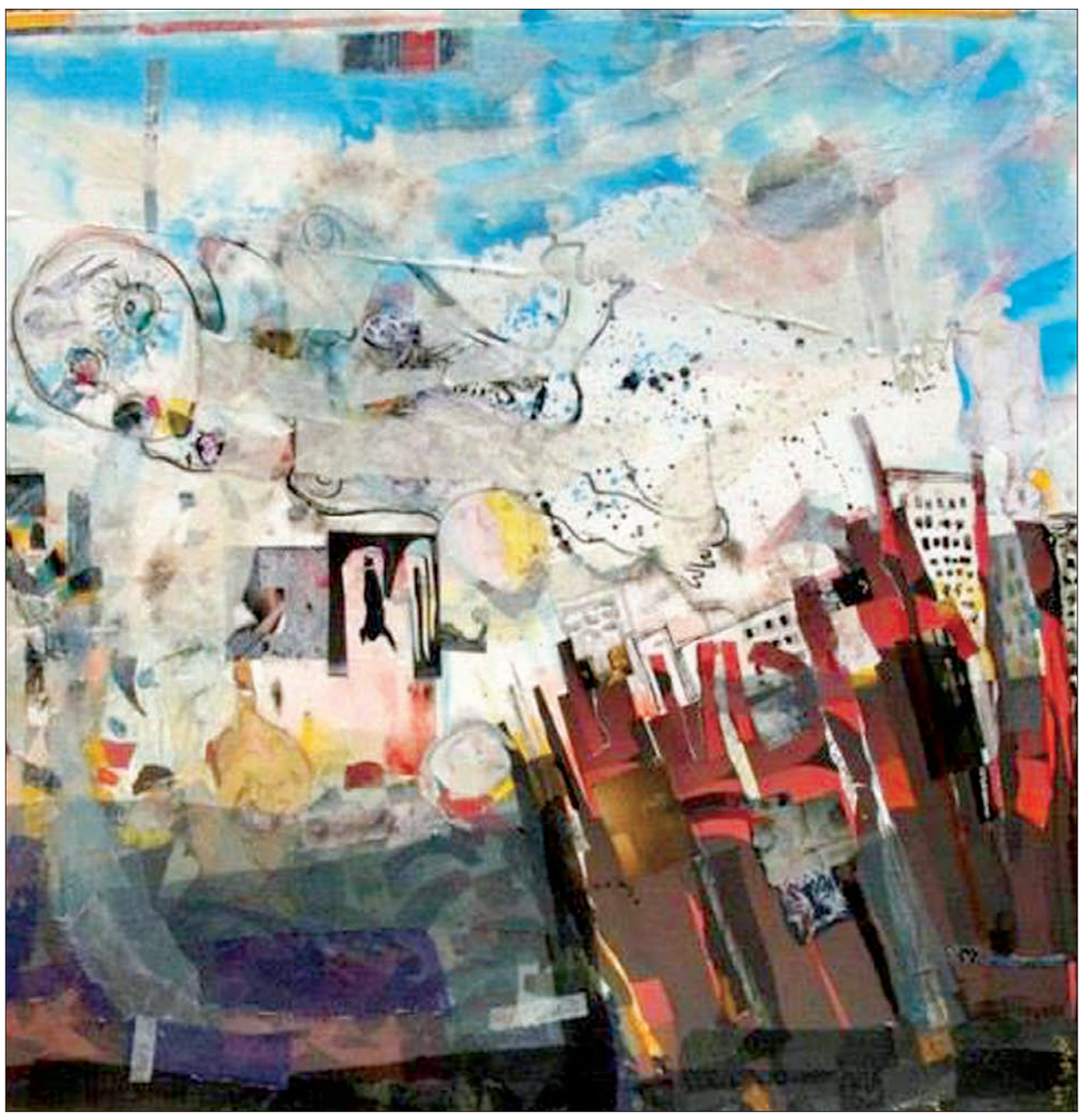

هبة العقاد – سوريا

«المرجة» ساحة لا تستدرج بشراً إليها، لكنها تستخرجهم من العروق الرخوة للفنادق الرخيصة ذات النجمة أو النجمتين، التي تحيطها كسوار. بعد الظهر ينزلق الرجال والنساء، ممّن تجاوزوا الستين، إلى وسطها متفادين»الإفريز» الرخامي الذي يحيطها كسوارٍ آخر محكم الإغلاق إلا من فتحات قليلة. نادراً ما يعاينون النُصب البرونزيّ للفنان الإيطالي «بابلو روسيني» الذي يتوسطها منذ العام 1907 حين دخلت دمشق عصر التلغراف، وعصر خط الحديد الحجازي. ولا يسألون حتى عن المجسّم المصغّر لجامع «يلدز» التركي وهو يعلو الساحة كسقف. هؤلاء يتحدثون عن أسقف منازلهم التي فقدوها في الحجر الأسود أو حمص وحلب، وعن أبنائهم مجهولي المصائر. يحكون عن الألف ليرة التي يدفعونها للفندق كل يوم، لقاء إيوائهم. مساءً يأفلون عائدين إلى غرفهم، يصعدون أدراجاً متصلّبة كشرايينهم، تاركين أطفالهم في الأسفل يقلّبون أوجه الرزق، أو ينتظرون مساعي جمعية خيريّة تكدُّ على حاجاتهم. ليعودوا إلى الساحة في الصباح التالي أو بعد الظهر. لا برامجَ سياحية عندهم غير تلك، سياحتهم إلى دمشق زمن الحرب لا تشبه سياحة أخرى، وما تكسبه الفنادق منهم ليس إلاّ عرقهم في ظهيرة يوم طويل.

ألف ليلة فندقية وليلة

قد تُخطئ وزارة السياحة السورية وهي تحسب إقامة اللاجئين في فنادق المرجة أو في غيرها، على أنها ليال فندقية. تماماً كما كانت تخطئ وهي تحسب القادمين من المحافظات الشرقية أو الشمالية، نزلاء فنادق المرجة وسواها، على أنهم سواح محليّون، وهم بالكاد ينوون زيارة طبيب في بوابة الصالحية أو يهمّون لإنجاز معاملة حكومية في العاصمة.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2011، وثّقت وزارة السياحة بقلق انخفاض عدد الليالي الفندقية إلى 364 ألف ليلة، مقارنةً مع 443 ألف ليلة خلال الفترة ذاتها من العام 2010. ثمّ، وحسب أرقامها، فلم تزد حركة القدوم السياحي عام 2012 عن 40 ألف سائح أغلبهم سوريون مقارنةً مع 4.2 مليون سائح عام 2010.

دراما التدحرج هذه أودت بها إلى مطرح كارثيّ. فنسبة إشغال الفنادق السورية هبطت من متوسط 90 في المئة عام 2010، إلى ما دون 15 في المئة عام 2012، وشفع لبلوغ هذا الرقم انخفاضُ حركة التدفق السياحي بمقدار 95 في المئة.

لكن، ومنذ منتصف العام 2012، بدأت أفواج النازحين/ السائحين بالقدوم من حمص. الأسرّة المرتّبة على عجل والكاسدة كانت بانتظارهم في فنادق «المرجة»، وفي غيرها. ومنذ شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، لحقت بهم وفود النازحين/ السائحين من حلب، ليعيدوا معاً تسمين الليالي الفندقية الناحلة في دمشق، عاصمة نزوحهم الكئيب.

أمّا الفنادق التي كانت تتباهى بحجوزات كاملة تغذّيها العقود السنويّة للحجّاج الإيرانيين في زياراتهم للمقامات الشيعية، فصارت تُعاني خواء في الإشغال الفندقي مقداره النصف، سرعان ما ملأته بأجساد النازحين السوريين الوفيرة بعدما نصّبتهم سواحاً، وإن بأجورٍ أقل مما اعتادته قبلاً.

فنادق الأربع والخمس نجوم لم تغنم بالإنتعاش الذي حظيت به نجوم الفنادق البسيطة. الميسورون من المحافظات المنكوبة أقاموا فيها فترات قصيرة، ريثما يرتّبون انتقالهم إلى خارج حدود الحرب والموت، إلى لبنان أو مصر أو الأردن. بقي قضاء ليلة فندقية غير منقوصة الخدمات بحدود 2500 ليرة في فندق سقفه أربع نجوم.

قبل الخسارة قلّة البصيرة

الإقتصاد السوري المنهك من متوالية الخسارة منذ ثلاثة أعوام، ترك قطاع السياحة عالقاً في قاعه بعدما دوّن حتى نهاية شهر آب/أغسطس من العام 2013 نحو 330 مليار ليرة خسائر. وإلى جانبها توقفت 370 منشأة، بعمالتها البالغة ربع مليون شغيل في قطاعات النقل السياحي والمطاعم والفنادق، كما نفد رصيد السياحة الدينية التي كانت تدّر قرابة 100 مليار ليرة سنوياً.

لكن هل كانت مساهمة قطاع السياحة في سورية قبل حراك آذار/مارس 2011 وما لحقه من نزاع مسلّح، كما تقتضيها مقومات الجذب السياحي؟ وهل كانت الجهات الوصائيّة عليه توليه من الاهتمام ما يستحق؟

دعونا نراجع أفضل رقم حققه قطاع السياحة في مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي وهو 14 في المئة في العام 2010، بينما كان من السهل إيصاله إلى ربع الناتج المحلي الإجمالي. إذ يبلغ إرث سوريا من المواقع الأثرية قرابة 14 ألف موقع، إلى جوار 65 قلعة أثرية، هذا من دون البحث بعد في تنوّع خيارات السياحة الطبيعية والبيئيّة والدينيّة.

أخيراً، تفحّصت وزارة السياحة السورية غياب السائح السوري عن توجّهاتها في ما مضى، وما استتبعه من انخفاض في حصيلة السياحة الداخلية. فعلت ذلك خلال ملتقى الاستثمار السياحي الداخلي الذي نظّمته في أيار/ مايو من هذا العام، وعرضت فيه للإستثمار 24 موقعاً، كلفة الصغير منها يبدأ بنحو 10 مليون ليرة. أما المشاريع المتوسطة فتتراوح كلفتها بين 75 و300 مليون ليرة.

فطنتها المتأخرة للأدوار المُغفلة عن السياحة الداخلية كانت قد بدأت فعلياً عام 2011 في ملتقى الاستثمار السياحي السابع، الذي نظّمته مطلع شهر كانون الأول/ ديسمبر. وكانت أوضاع البلد تجعل ذلك غير مناسب واقعياً، ولكن استعراضه يسمح بتفحص منطق السلطة ومعاني أعطابه. حينها، اقترحت إستثمار25 مشروعاً تصنيفها نجمتان وثلاث نجوم تخصّ الاصطياف الشاطئي وسياحة المدن الترفيهية، وتستهدف معالجة السياحة الداخلية من وجهات عديدة. ولقد أفردت نظرياً لهذه الغاية أكثر من نصف عدد المشاريع الكلّي المطروح للاستثمار وقتها، والبالغ 40 مشروعاً.

لكن العام 2009 وحده كشف نفور السوريين الحادّ من السياحة الشاطئية في بلادهم، بعدما ابتلعت الاستثمارات السياحية الفارهة كل الشواطئ الشعبية تقريباً في اللاذقية وطرطوس. وباتت الخدمات باهظة الكلفة مقارنةً مع رداءة مستواها، وصار الراغبون في البحر صيفاً يتهافتون على برامج الشركات السياحية إلى الشواطئ التركية، أو يقصدونها أفراداً، بعدما ألغى البلدان تأشيرات الدخول المسبقة بينهما.

كما أنّ محدودية عدد الأسرّة الفندقية، ومثلها العدد القليل من فنادق الاربع أو الخمس نجوم في سوريا هي من أسباب ضعف مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ غالباً ما تُعطّل قنوات الفساد، ومافيات السلطة هذا النوع من المشاريع حتى تدخله شريكاً. لقد احتاج فندق «فور سيزنز» في دمشق إلى معجزةٍ كي يبصر النور.

يكفي أن ندقّق هنا في المعدل الوسطي لنموّ الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء بين العامين 2004 و2008 لنجد أنه يبلغ 167.95 في المئة مقابل 8.45 في المئة كمعدّل للنموّ الوسطي السنوي للاستثمارات السياحية الموضوعة في الخدمة خلال الفترة نفسها. هذا التفاوت الحادّ بين المؤشرين، وإن احتوى لمضامينَ تضخّمية على المدى القصير والمتوسط، لكنه وفي آن يُسجّل على الدولة، ببنيتها التشريعية والسلطوية، مآخذ لا يمكن تبريرها في إدارة اقتصاد بلادها.

كما أن مركزية الاستثمار في قطاع السياحة تبدو منهكة للمدخلات المحتملة، التي يفوّتها هذا القطاع على الخزينة العامة. فدمشق وريفها يستأثران بنصف الاستثمارات السياحية الموضوعة في الخدمة، بقيمة 96.3 مليار ليرة، والنصف الآخر تتقاسمه باقي المحافظات في سوريا. يأتي أقلّها في المحافظات الجنوبية الثلاث، القنيطرة ودرعا والسويداء، حيث لا يتجاوز نصيبها من تلك الاستثمارات 1.73 في المئة أي ما قيمته 3.4 مليار ليرة، على الرغم مما تحوزه تلك الجغرافيا من عوامل جذب سياحي.

في العام 2011، صنفت مجلة «لاكشري ترافل» الأميركية (وهي مجلة سفر رقمية تنشر على الانترنت) سوريا من بين أفضل 11 مقصداً سياحياً عالمياً، كما صنّفتها مؤسسة «لونلي بلانيت» العالمية وموقع «لوغتا» كأحد المقاصد السياحية الأكثر جذباً. لكن التقرير السنوي الصادر عن المجلس العالمي للسياحة والسفر عام 2011، والذي تناول مؤشرات هذا القطاع في 181 دولة جعل سوريا في الترتيب 54 على مؤشر العمالة في قطاع السياحة والسفر، وفي الترتيب 57 على مؤشر نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

العودة إلى «المرجة» مجدداً

«المرجة» ساحةٌ تستدرج تاريخاً، تستخرجه من مشانق جمال السفاح في العام 1915، ومن المشانق الفرنسية للثوار بعد العام 1925، ومن أول رحلة «تراموي» سيّرته، ومن أول «أوتوموبيل» عبر فيها، وأوّل قاطرةٍ لشركة «نِيرن» غادرتها، وأول فيلم تعرضه سينما «زهرة دمشق» العام 1918، إلى عرض في سينما «كوزموغراف»، وصولاً إلى أول فنجان قهوةٍ احتساه عابر سبيل في مقهى «ديمتري»، وأول «نرجيلة» قدّمها مقهى علي باشا وأول مسرحية على خشبة مسرح زهرة دمشق ذاك، وحريق مسرح «القوتلي» العام 1928، وأول فندق تأمّم اسمه بفعل المدّ الناصري العام 1956، وصار فندق «الوحدة العربية»، وكذلك أول حزب واحد بعد العام 1963، وأول قائد واحد بعد العام 1973، إلى أول بائع سجائر مهرّبة عيّنه عنصر أمن، إلى تفجيري نيسان/أبريل، وحزيران/يوليو من العام 2013، إلى أول نازح خسر بيته في حمص، وباع مصاغ زوجته في دمشق ليستأجر غرفةً في فندق شعبي علّه يصير سائحاً، لمرّة واحدة في حياته على الأقل.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

فكرة

إسرائيل كمختبر للسلاح

في 2013، أطلق المخرج الإسرائيلي يوتام فيلدمان فيلمه الوثائقي «المختبر» (The Lab)، يتناول فيه الصناعة العسكرية الإسرائيلية. يشرح فيلدمان كيف تحولت الحرب بالنسبة لإسرائيل إلى ضرورة اقتصادية. يأخذنا في جولة على مؤتمرات إسرائيلية لدعم الصناعات العسكرية، ويقوم بمقابلات مع ضباط سابقين تحولوا، بعد الانتهاء من خدمتهم العسكرية، إلى تجار سلاح أو صناع أسلحة. في المشهد الأخير للفيلم، ينتهي وزير الحرب السابق إيهود باراك من كلمته في مؤتمر لدعم الصناعة العسكرية الإسرائيلية، ويعود إلى طاولته، وتعتلي فرقة غنائية المنصة. الأغنية المختارة هي «تخيّل» للمغني البريطاني جون لينون.

قبل ذلك بدقيقة كان باراك يتحدث عن أهمية الصناعة العسكرية، وكيف أنها أدخلت أرباحاً تجاوزت سبعة مليارات دولار في 2013، وكيف أن 150 ألف عائلة إسرائيلية تعيش من هذه الصناعة. بعد ذلك تصدح الأغنية في القاعة وتقول «تخيل أنه لا يوجد هناك بلدان»، «لا شيء للقتل أو الموت لأجله» تهتز رؤوس الموجودين تماشياً مع اللحن، مع تبادل نظرات في ما بينهم وبسمات متهكمة.

وأما «سر» النجاح الإسرائيلي العالمي في هذا المجال، والإقبال على شراء المنتج، فيقول الفيلم إنه لا يعود إلى علو شأن المعرفة التقنية للخبراء الإسرائيليين، بل الى... استفادة تلك المصنوعات من كونها «مفحوصة» ولديها حقل تجارب حية!!

وبالإضافة إلى محاولة المخرج إظهار النفاق، يمكن قراءة اللقطة الأخيرة في الفيلم قراءة مختلفة. لـ«نتخيل» فعلا أنه ليس هناك حروب يمكن لتل أبيب خوضها. النتيجة هي خسارة مليارات الدولارات «نمّتها» إسرائيل. فقيمة أرباحها من الصناعة الحربية لم تكن سوى ملياري دولار قبل عشرة أعوام.

ففي 2002، وبعد عامين من بدء الانتفاضة، استعان الجيش الإسرائيلي بخطة/ نظرية عسكرية كان قد طورها العقيد المتقاعد شيمون نافي لاستعادة السيطرة على الضفة. كان اسم العملية «الدرع الوقائي»، قتل فيها جندي اسرائيلي واحد، بينما قتل أكثر من 70 مسلحا فلسطينيا عدا المدنيين. أصبح نافي من أكثر الخبراء العسكريين المطلوبين للاستشارة في العالم، واستعانت فيه دول كبريطانيا والولايات المتحدة في معاركها في العراق (وخاصة في الفلوجة)، وبالإضافة إلى دول لاتينية، كفنزويلا والبرازيل والأرجنتين، لمحاربة العصابات وتجار المخدرات. في الفيلم الوثائقي، صور تذكارية للعقيد المتقاعد مع زعماء وشخصيات عربية أيضاً (للفضولي أو المهتم يمكن رؤية الفيلم على اليوتيوب) المهم... يشرح الوثائقي، انه منذاك عرفت العمليات العسكرية الدورية تحولاً.

يصل المخرج إلى عملية «عمود السحاب» في 2009 والتي قتل فيها 11 جندياً إسرائيليا مقابل 1200 فلسطيني في غزة. الحرب نُسيت بالكامل في إسرائيل، بدا وكأن الثمن الذي بات يجب أن يُدفع «مقبولاً»، مع تحول هذا القطاع الاقتصادي إلى جزء من حياة الإسرائيليين ومعاشهم. لا يمر الفيلم الوثائقي بحرب تموز اللبنانية، التي شكلت انتكاسة للصناعة العسكرية في إسرائيل سرعان ما تداركتها بإعادة تأكيد «فعاليتها» في غزة يومذاك. لكن الفيلم يثير إشكالية تؤكدها مجريات المواجهات في غزة اليوم. «الشرط» الإسرائيلي يدور في الواقع، وتجاه أناس ومجتمع. فلا أرباح صافية، حتى لو كانت 7 مليارات دولار في السنة. فالأثمان المقابلة باهظة، بدليل أعداد الجنود الإسرائيليين الذين يسقطون في غزة، وما يظهر من فشلها العسكري، وتفاجئها بأسلوب لا يحتاج لتقنية عالية، بل لإبداع من نوع آخر: الأنفاق، ولكن أيضا الصبر والعمل الدؤوب، والاستعداد العام للصمود. وهذا لا يُباع ولا يُشترى.

آدم شمس الدين

للسيسي وجوه كثيرة!

بمجرد مرور شهر على تولّي المشير السيسي رئاسة مصر رسمياً، ظهرت له وجوه كثيرة كرئيس، تختلف عن كونه مرشحاً للرئاسة. بعضها متجانس والبعض الآخر متناقض. من المؤكد أن هناك تراجعا في شعبية الرجل في الشارع المصري، على الرغم من مرور وقت قصير على وصوله لكرسي الرئاسة. بات ذلك ملحوظاً في أي وسيلة مواصلات عامة أو في الشارع أو حتى من خلال انقلاب بعض المؤيدين من إعلاميين وصحافيين عليه، وهو ما يعكس وضع مقلق للرجل الذي فهم أن الرئاسة سعت إليه أكثر مما سعى هو إليها.

العنيد

بمجرد ما تم تنصيب السيسي رئيساً، شرع في إصدار سلسلة قرارات حازمة تختلف عما كان يردده سابقاً. في مقدمة تلك القرارات، ذاك المتعلق برفع الدعم، مما ترتّب عليه ارتفاع أسعار المواصلات العامة وغيرها من الاحتياجات اليومية للمواطن المصري. وكان السيسي قد صرح بأن القرار سيؤثر على شعبيته، لكنه اختار المضي فيه مبرراً ذلك بأنه إنقاذ للوطن. بدا السيسي في أول قراراته حازماً ماضياً في طريقه رغم الاستهجان الشعبي والغضب المتصاعد، وهو وإن كان ينقذ الوطن من ناحية بحسب تعبيره إلا أنه بالتأكيد لن ينقذ شعبيته المتراجعة في الشارع المصري. يعكس ذلك وجهاً عنيداً للرجل، تمنى المصريون طلاقه طلاقًا بائنًا بعد خلع الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الذي كان يفتخر بأنه يحمل دكتوراه في العناد.

الزاهد

أعلن السيسي تبرعه بنصف مرتبه وتنازل عن نصف ثروته لصالح مصر، بالإضافة إلى تبرُّعه بمبلغ كبير لصندوق دعم مصر الذي يشرف عليه شخصياً مع مؤسسات هامة في الدولة كالأزهر والكنيسة، وهي خطوة باتت ضرورية في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم. بدا هذا التبرع كرسالة للشعب بأنه أول المتنازلين لصالح الوطن، وهي رسالة كشفت وجهاً زاهداً للرجل، لا يطمع في مال الدولة ولا يتوانى عن التبرع بأمواله لصالحها. الخطوة التي قوبلت بالترحيب الشديد لدرجة وصف وكيل وزارة الأوقاف بمحافظة الشرقية بأنه فعل أشبه بأفعال الصحابة، رأى فيها البعض مجرد «استعراض إعلامي».

المتناقض

ينطقها السيسي مبتسماً: «مسافة السكة.. مش كده ولا إيه؟»، في إشارة لاستعداد مصر وجيشها للتحرك دفاعًا وصدًا لأي خطر خارجي يمس أمن دول الخليج العربي، ومن أجل الحفاظ على الأمن القومي العربي.

ويبدو التساؤل بديهياً حول مدى اعتبار غزة ـ التي هي بالفعل «مسافة السكة» من الحدود المصرية الشرقية ـ جزءًا من أمن مصر القومي (ولا إيه؟) أياً كانت تعقيدات الوضع داخليا فيها. إلا إن غزة كانت تنتظر من مصر ما هو أكثر من المبادرة المصرية المطروحة. تنتظر رداً حازماً قوياً يهدد فيه الكيان الصهيوني بكل شيء مع من أجل حماية دماء الشعب الفلسطيني، حتى لا يتصور البعض أن دماء العرب في الخليج العربي أغلى من دماء العرب في فلسطين. فالدم العربي يفترض أنه سواء. وبالتالي عكس ذلك وجها متناقضا للرجل، الذي تجلّى بمنع الجيش المصري مرور قافلة شعبية لدعم غزة تحمل معونات طبية وغذائية عند كمين بالوظة بسيناء.

الخلوق

جاءت الصورة التي يُقبِّل فيها الرئيس السيسي رأس الملك عبد الله لتعكس وجها خلوقًا للرئيس السيسي. ودافع البعض عن مدى أخلاق الرئيس السيسي باعتبار الملك عبد الله رجلا طاعنا في السن أصرّ على زيارة مصر رغم مرضه الشديد، والسعودية تستحق من مصر كل تقدير نظرًا لمواقفها. لكن الصورة أثارت غضب بعض المصريين لأن الموقف ينم عن عدم معرفة بالبروتوكول الذي لا بد أن يتبعه الرئيس خاصة وإذا كان رئيس دولة بحجم مصر.

الرقيق

يحمل الرئيس السيسي باقة ورد ويدخل أحد المشافي العسكرية كي يزور مواطنة مصرية تمَّ التحرش بها في ميدان التحرير، ويقدم لها الاعتذار عما حدث، وهي لفتة طيبة للغاية من الرجل، عكست وجها رقيقا أحبه معظم المصريين، إلا أنه يضعه في وضع لا يحسد عليه خاصة وأن حوادث التحرش لا تنتهي ولن تنتهي. يصبح التساؤل هنا مرتبطا بمدى استمرار الرجل في المواساة والزيارات، وبالتأكيد يبقى الأهم من ذلك هو مدى قدرته كرئيس على حماية المصريات من التحرش بأكثر من باقة ورد ومن اعتذار شفوي. ربما يستحق كثير من المعتقلين المصريين منذ شهور مضت ـ دون سند قانوني أو جريمة جنائية ـ مثل تلك الزيارة ومثل ذلك الاعتذار.

تلك وجوه للسيسي تجلّت في وقت قليل، كنتاج لمواقف وقرارات. وما زال كثير من المؤيدين يتعامل مع ما يفعله الرجل بتأييد بعضه مستحق وسواه في غير محله. في حين يتعامل المعارضون للرجل مع ما يفعله بمعارضة وسخط، ربما كان مستحقا وربما كان في غير محله. مع مرور الوقت، سوف تتجلّى وجوهٌ أخرى للرجل، يخشى بأن يكون الأسوأ فيها هو الغالب، وفي ظل معطيات مقلقة على شعبية الرجل من ناحية وعلى مستقبل الوطن من ناحية أخرى.

أحمد عبد العليم

كاتب وباحث سياسي من مصر

العربي السفير

7 آب 2014 ـ العدد 12840

Thursday August 7, 2014

قضية

3.5 مليارات دولار هي الخسائر التي تكبدتها إسرائيل في عدوانها على غزة بحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت». منها مصاريف للجيش تبلغ حوالي مليار دولار، وتقلص في حركة السوق بنحو 0.4 في المئة، أي ما يوازي 1.2 مليار دولار. وأفادت الصحيفة أن العملية العسكرية هي الأكثر كلفة لإسرائيل منذ الحرب على لبنان 2006.

الجيش العراقي: ليس لدى الكولونيل من يحاسبه

«...ونجح اللواء الشهيد ورجاله في قتل الإرهابيين وتدمير المعسكر، إلا انه خلال خروجه ركل أحد البراميل المفخخة مما أدى إلى انفجاره (...). اللواء كان يقصد بركلته تدمير أي أثر للمعسكر بعد اجتياحه». هذا المقتبس من كلمة لرئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوّات المسلّحة، نوري المالكي، في كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي، والتي أعلن فيها الحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)» في محافظة الأنبار غرب العراق. كان المالكي يروي اللحظات الأخيرة من حياة قائد الفرقة السابعة في الجيش، محمّد الكروي، الذي قضى في «حادثة البرميل» مع 20 من جنوده وضبّاطه. أطلق المالكي على العمليّة التي ما زالت جارية حتى الآن اسم «ثأر القائد محمّد». وهي تكلّف يومياً نحو 7 مليون دولار، وكان من المفترض أن تنتهي خلال أسبوعين من بدئها. ويمكن اعتبار هذا المقتبس نموذجاً عشوائياً لكيفية إدارة أمن العراق الذي يئن منذ أكثر من 11 عاماً تحت سياط السيارات المفخخة، واتساع رقعة تحرّك الجماعات المسلّحة، واستيلائها على مدن ومحافظات بأكملها.

خطوة أولى نحو... الفساد

في أيار/ مايو العام 2003، حلّ الحاكم المدني الاميركي للعراق بول بريمر وزارة الدفاع والمؤسسة العسكرية العراقية. كان بريمر يخشى انقلاباً عسكرياً يطيح بـ«الحلم الأميركي»، فضلاً عن رغبة البيت الأبيض بعدم وجود قوّات مسلّحة في العراق الذي استقبل الجيش الأميركي بـ«الورود» (قتل في الشهر الذي اجتاحت فيه القوات الأميركية بغداد 3977 مواطناً عراقياً مدنياً). بعد ثلاثة أشهر، أصدر قراره رقم 22 القاضي بتشكيل جيش جديد قوامه 40 ألف عنصر يتوزّعون على ثلاث فرق، وتتمّ إدارته من قبل الجيش الأميركي ويستغرق تدريبه عام ونصف. خصّصت سلطة الاحتلال 3.24 مليار دولار من أجل هذه المهمة من أصل 1804 مليار دولار تمثل صندوق إعادة اعمار العراق. لم يضم الجيش لحظة ذاك أياً من عناصر وضبّاط وقيادات الجيش السابق، الذين اعتبرهم جيش الاحتلال ـ كما اعتبرتهم قيادة إقليم كردستان ـ عثرة أمام بناء الدولة العراقية «الديموقراطية» الجديدة، وتهديداً بعودة نظام البعث مجدداً إلى السلطة.

وفي تشرين الأوّل/أكتوبر من العام 2004، ابلغ الرئيس الأميركي جورج بوش الكونغرس بوجود حوالي 70 ألف عراقي في الشرطة والجيش وفرق الدفاع المدني، و13 ألفاً آخرين قيد التدريب. إلا أن وزير الخارجية كولن باول، الذي كان معارضاً لسياسات بوش ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، أشار إلى أن «البنتاغون» كان يتلاعب بأعداد القوّات الأمنيّة، واتهم وزارة الدفاع بتصديرها أرقاماً كاذبة ارتفعت من 20 ألف عنصر في قوات الأمن العراقية، إلى 80 ألفاً ثم 100 ألف. هذا التلاعب بالأرقام كان أولى الخطوات التي وضعت قوّات الأمن العراقية على سكّة الفساد.

رتب عسكرية... بالمجان

في العام 2005، شغل باقر جبر صولاغ، أحد صقور المجلس الأعلى الإسلامي، منصب وزير الداخليّة. وسرعان ما أسس سجوناً سريّة، الأمر الذي دفع أهالي مناطق ذات غالبيّة سنيّة إلى التظاهر من أجل إقالته. لكن السجون لم تُغلق، بل صارت مكاناً آمناً لولادة أمراء الحرب الأهليّة التي اندلعت العام 2006 بمساعدة القوّات الأميركية. وهذه اكتفت بموقف المتفرّج عليها بعد أن أججتها من أجل تخفيف ضغط الميليشيات عنها، السنيّة والشيعية، وهجماتها.

وفي العام 2007، وفي قمة ارتفاع منسوب التفجيرات، أبرمت وزارة الداخليّة عقداً مع شركة بريطانية لاستيراد أجهزة كشف المتفجّرات («السونار») بقيمة 66 مليون دولار. اتضح أن الجهاز «مزيّف» ولا يعدو أن يكون لعبة أطفال. في العام الماضي، أدين رجل الأعمال البريطاني الذي باع العراق الجهاز بالسجن لعشر سنوات، واعتبر القاضي البريطاني الذي حاكمه، أن يديه «ملطختان بالدماء»، بينما أعلن المالكي ووزارة الداخلية التي يديرها وكالة عدنان الاسدي، عن إجراء تحقيقات حول فاعلية الجهاز. وكالعادة، لم تسفر التحقيقات عن شيء. المفارقة أن الجهاز بقي حتّى اللحظة مستخدماً من قبل القوات الأمنية المرابطة في نقاط التفتيش التي تغص بها شوارع العراق، وسط دهشة العراقيين.

وفي ظلّ ظواهر الفساد هذه، صارت الرتب العسكريّة تتناثر على أكتاف رجالات الأحزاب الشيعية الذين حاربوا صدّام حسين أثناء تواجدهم في إيران، مما خلق نمطاً جديداً من القادة، أميين عسكرياً، يعبثون من خلف المكاتب بالأمن متصورين أنّهم يقومون بفرض القانون، بينما خبراتهم تتلخص بتنفيذ عمليات بسيطة ضدّ حكومة صدّام حسين الديكتاتورية. كان المالكي قد وصل تواً إلى منصبه حينذاك، وصار يسعى إلى تكوين قوّات أمنيّة قادرة على إرساء «دولة القانون» وتدين له بالولاء التام. وبعد إخماد نار الحرب الأهلية التي استمرت حتّى نهاية العام 2008، بمساعدة الجيش الأميركي بعد أن عقد صلحاً مع قبائل المناطق الغربيّة في العراق ضمن صفقة تشكيل «الصحوات»، اتجه المالكي لضرب ميليشيا تفاقم دورها، أي «جيش المهدي»، التي يقودها رجل الدين الشاب مقتدى الصدر.

أبرم المالكي وحاشيته عقود سلاح مع دول أوروبا الشرقيّة، بمعزل عن الحكومة الأميركية التي دأبت دائما على تأخير تجهيز العراق بالسلاح. وفي ايلول/سبتمبر 2008، أبرم وزير الدفاع السابق صفقة بلغت قيمتها 833 مليون دولار، لم تكن واشنطن تعلم بتفاصيلها، وكان المالكي على دراية بها بحسب وزير الدفاع. وبعد أن اطلعت القيادة الأميركية على العقود اتضح أن أغلب الأسلحة ليس للعراق حاجة بها، فضغطت من أجل تخفيض الصفقة إلى 236 مليون دولار.

دواعش في مبنى مكافحة الارهاب

حتّى حلول العام 2011، أنفقت واشنطن حوالي 24.49 مليار دولار على «إعادة بناء القوات المسلحة العراقية»، وحده الله يعلم مبلغ الهدر والسرقات التي تلفها. أما الحكومة العراقية، فكانت تشرّع أبوابها عاماً بعد آخر لتوظيف الشبّان في صفوف القوّات الأمنيّة حتّى بلغوا العام 2013 حوالي مليون و500 ألف عنصر. وتصاعدت ميزانية وزارة الدفاع بين عامي 2005 و2009 بحوالي 28 في المئة، فيما ازدادت ميزانية وزارة الداخلية بمتوسط سنوي بلغ حوالي 45 في المئة، وارتفع إنفاق الجيش العراقي من 12 مليار دولار في العام 2011 إلى 14.7 مليار دولار في العام 2012 ثم الى 17.1 مليار دولار في العام 2013، ليحلّ العراق في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث الإنفاق العسكري.

مؤيد ابراهيم – العراق

ووفق هذه الأرقام الفلكية، يُفترض بالجيش العراقي أن يكون قويّاً، وألاّ تشوب أمن العراق شائبة. إلا أن العام الذي أنفق فيه العراق 17 مليار دولار على الأمن سقط فيه 7818 قتيلاً نتيجة لأعمال العنف المتصاعدة، فضلاً عن إجراء تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)» عدّة «بروفات» لإسقاط مدن ودوائر رسميّة، ومن بينها مقرّ جهاز مكافحة الإرهاب الذي يقع في قلب العاصمة العراقية، وهو الأهم على مستوى البلاد. وهذا احتُل من قبل أفراد «داعش» في عمليّة ليست معقدة ولم تستخدم فيها سوى سيارتين مفخختين انفجرتا عند بوّابته الخارجية.

وفي العام ذاته، فشل البرلمان عدّة مرّات باستضافة القادة الأمنيين لمساءلتهم عن تدهور الوضع الأمني. وعدم امتثال هؤلاء القادة لطلبات البرلمان جاء بأمر من المالكي بحسب تصريحات نواب، إلى حد أصبحت المؤسسة الأمنيّة غير خاضعة للمساءلة.

الموصل تسقط!

كان لسقوط مدينة الموصل المدوّي، بالإضافة إلى عدّة مدن أخرى في محافظات صلاح الدين وديالى والأنبار، فضلاً عن التهديدات المتواصلة باقتحام بغداد، أثراً مفاجئاً ولاسيما إذا ما قورن بين الإنفاق المالي وعدد عناصر الأمن وبين التدهور الحاصل في الوضع الأمني.

لكن دخان الفشل الأمني لا بدّ وأن تكون خلفه نار، فـ«توبي دودج»، الباحث في الشؤون العراقية، والذي عمل مستشاراً للجنرال الأميركي ديفيد بترايوس، يقرّ بأن المالكي صمم القوّات الأمنية بعد العام 2006 لـ«فرض النظام على الشعب العراقي»، وأن المالكي عيّن نجله أحمد بصفة غير رسمية كـ«نائب لرئيس الأركان» وأعطاه دوراً رقابياً على كل الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى تجريد وزير الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي من أيّة صلاحيات، وتولّى المالكي وزارة الداخليّة. وهو عيّن مستشاره المقرب فالح الفياض كقائم بأعمال وزير الأمن الوطني، وانحصرت صلاحيات تحريك القوّات الأمنية بالمالكي بصفته القائد العام للقوّات المسلّحة.

وبعد سقوط الموصل، لم يقرّ رئيس الوزراء بفشله، بينما هو يمسك بزمام المؤسسات الأمنيّة جميعها، التي أعاد تشكيلها حسب موالاة قادتها له. بل سارع إلى بثّ الإشاعات عن تعرّض الحكومة لـ«مؤامرة» من كتل مشاركة في العمليّة السياسية، ووظف جيشاً من الإعلاميين والنواب لتوجيه الاتهامات إلى كل الأصوات المطالبة بمحاسبة القوّات الأمنية وإعادة هيكلتها.

مراقبون مرتبكون

الكثير من مثقفي ما بعد الديكتاتورية لا يختلفون كثيراً عن الجيش، إذ أنّ غالبيتهم نتاج لحظة مرتبكة وسريعة، جرى استيلادهم في المستشفى الإعلامي الأميركي بعملية قيصرية. هكذا نما جيش من المتسرعين المتعاطفين مع أي ترويج للقضاء على الإرهاب بالعمليات العسكرية، لم يتساءلوا عن قدرة هذا الجيش، ولم يشخصوا نقاط الخلل التي تعترض طريقه وتحول بينه وبين الانتصار في حربه على الإرهاب. غيّبت وجهة النظر العقلانيّة المتفحّصة، التي ترى الأعطاب في البنية القائمة، المذهبية المستبدة والفاسدة، التي تجاهلت مطالب وحقوق فئات واسعة من الشعب العراقي، كمثل التعامل التسلطي، العنفي والاحتقاري، مع اعتصامات الانبار على مدى أكثر من عام (والتي انتهت باقتحامها بعد إعلانها ملجأ للقاعدة وهو ما مهّد لما يجري الآن)، وكمثل الاكتفاء بالصفقات السياسية مع القيادة الكردية، و/أو التنازع معها، من دون سعي إلى إدماج كردستان في العراق بل وبتسييد منطق أنها ولاية مستقلة، وكمثل الإيهام الفارغ للجمهور الشيعي بأنه حاكم بينما هو يتلوى من وطأة الإهمال والعوز. بمقابل ذلك علت النبرة الغوغائية وخلقت فيالق من المدافعين عن الجيش، بعضها مهندَس لهذه الغاية وبعضها الآخر يتصرف بشكل عفوي. وأصبحت مهمة هؤلاء هي عدم السماح لأي كان بتوجيه انتقاد للمؤسسة الأمنيّة، مشككين بنوايا كلّ من ينتقدها، بل ومخوّنيه.

بالمقابل أصبح لوم الجنود على ترك مواقعهم في بعض المواجهات، وأنهم «بلا عزيمة»، شائعا لإبعاد المسؤولية عن القادة الأمنيين... بينما الجنود بلا تدريب مكثف، ولا أسلحة متطوّرة، يمضون ساعات طويلة في مناوباتهم وقوفاً على الأقدام في العراء، وهم يرون ضبّاطاً فاسدين يأخذون من بعض الجنود نصف مرتباتهم بمقابل عدم دوامهم في وحداتهم وثكناتهم...

قوّة «داعش» وما شابهه من تنظيمات متطرّفة مستمدة من هشاشة الحكومة العراقية ومن عدم الالتفات مطلقاً لبناء منظور وطني، مفهوم متفق عليه لعراق ما بعد كل تلك الكوارث، وما بعد الاحتلال. هذه مهمة تأسيسية لا مناص منها، تماماً كما لا يمكن «حجب الشمس بغربال». وكل «المعالجات» الأخرى للإرهاب... هراء.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

نواكشوط مدينة تختزل قصة دولة!

في البدءِ كانت مدينة نواكشوط مجرد حلم لدى الجيل المشارك في تأسيس مشروع الدولة الموريتانية، حيث عقد بها أول اجتماع للحكومة الموريتانية أيام الاحتلال الفرنسي في 12 تموز/ يوليو 1957، ليقوم بعد ذلك المختار ولد داداه (أول رئيس لموريتانيا) في العام 1958 بوضع الحجر الأساس لها كعاصمة لموريتانيا. وقد رافقه الرئيس الفرنسي آنذاك شارل ديغول. قبل وضع الحجر الأساس للمدينة صدر مرسوم يقضي بتحويل عاصمة «الإقليم الموريتاني» إليها بعدما كانت عاصمته مدينة سان لويس بالسنغال، وكان ذلك في 24 تموز/يوليو 1957.

لم يتجاوز سكان نواكشوط آنذاك بضع مئات، وكانت تفتقر لأبسط مقومات المدينة العصرية. كانت قرية صغيرة على المحيط الأطلسي، على أرض تعاني نقص المياه والمناخ الصحراوي.

وفي مذكراته عن سبب اختيار نواكشوط كعاصمة لموريتانيا قال الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه:

«نظرا لعدم وجود مكان ملائم يتوسط البلاد الموريتانية، كانت نواكشوط المكان الأنسب دون منازع، فقد كان هذا المكان رغم بعده عن المناطق الشرقية والشمالية يوفر جملة مزايا هامة: فهو لا يبعد عن النهر أكثر من 200 كلم، وتربطه به الطريق «الامبريالية» رقم 1، كما يربطه هذا الطريق بمناطق الشمال أيضا حتى الحدود مع الجزائر. ووقوع نواكشوط على شاطئ المحيط الأطلسي يمكن بل يجب أن يجعلها ميناء، وذلك مكسب عظيم لعاصمة المستقبل، وهي ميزة تشترك معها فيها نواذيبو، لكن نواكشوط تتفوق عليها بعدم التطرف شمالا وعدم العزلة».

وكانت مخططات وتوقعات الجيل المؤسس للمدينة والدولة أن عدد سكان نواكشوط سيصل إلى 20 ألف مواطن بحلول 1975. لكن تغيرات الطبيعة قررت غير ذلك، فقد ضرب موريتانيا الجفاف في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، فحدثت هجرات جماعية اليها من سكان الأرياف والمدن الموريتانية، بعدما فقدوا ما كان يعينهم على العيش، ووصل عدد سكان العاصمة في 1975 إلى 130 ألف نسمة، ثم وفي عقد أو يكاد تصاعد ليصل إلى أكثر من نصف مليون، حسب المكتب الوطني للإحصاء. وهكذا بدأت العاصمة رحلتها مع العشوائية، دون أي اعتبار لخطط عمران المدن العصرية، وبالترافق مع ذلك تفاقمت فيها مظاهر الفقر والعوز، وتقلصت فيها روح المدنية، وخاصة أن البلاد شهدت هزات مثل «حرب الصحراء» (1975–1991)، ثم إطاحة النظام المدني الذي جاء بعد الاستعمار عبر انقلاب الجيش 1978.

ما زالت نواكشوط تعبر عن حالة موريتانيا: مدينة يغلب عليها الشحوب، ويعيش 46 في المئة من سكانها (يقارب اليوم عدد سكان نواكشوط المليون) تحت خط الفقر، وتنتشر فيها أحياء الصفيح و«الأعرشة» وتتحكم فيهم أقلية تقطن في شمال المدينة في مقاطعة «تفرغ زينة». وتتكون المدينة من تسع مقاطعات وتتميز بانعدام الساحات العمومية وأماكن الترفيه والفضاءات الثقافية. تخلو العاصمة اليوم من دور السينما بينما كانت المدينة تحتضن 14 داراً أيام الحكم المدني الأول، ويقول الكثيرون إن الاهتمام بالمجال الثقافي والتربوي خف مع الانقلابات وتزايد سطوة العسكر.

وتعكس المدينة كذلك الشرخ بين مكونات الشعب الموريتاني وعدم التلاقي بينها. فمن ينتقل من مقاطعات نواكشوط الشمالية والشرقية إلى بعض مقاطعاتها الجنوبية يخيل إليه أنه انتقل إلى بلد آخر. فأغلبية سكانها من الزنوج الموريتانيين، والوجود «العربي» يكاد يكون معدوماً، وحالة الفرز الاستقطابي تلك مستجدة. وتاريخ موريتانيا شهد حالة اقتتال بين العرب والزنوج وذلك في عام 1989. التفاوتات الحادة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمقاطعات العاصمة، والتنافر العرقي، والتفاوت الطبقي في نواكشوط، يتجلى أيضا عند النظر إلى تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية، فمن الملاحظ أن مدارس التعليم الرسمي تهجر من طرف «البيظان» (العرب) نتيجة لرداءة مستواها، وبحثاً عن تعليم أفضل في المدارس الخاصة – كل حسب طاقته – وأن أغلب مرتاديها هم من شريحة الحراطين (العبيد السابقين). الأمر مقلق، فحين يتربى جيل من دون أن يحتك ببقية مكونات الشعب، فذلك يعني ولادة عائق جديد أمام مستقبل التعايش في دولة متعددة القوميات.

وعلى ذلك، فكل ما سبق ليس هو الهاجس الاكبر لدى سكان نواكشوط. فكابوسهم الأول هو الأخبار والدراسات البيئية التي تقول إن مدينتهم مهددة بالغرق في ظرف عشرين سنة. تحدثت عن ذلك دراسة لمركز «أكريتين» الإقليمي للاستشعار عن بعد، وهو تابع لدول شمال أفريقيا، التي أوضحت أن خطر أن يغمر المحيط الأطلسي مدينة نواكشوط وبعض المناطق القريبة منها، حقيقي. وبدوره قال البنك الدولي إن مدينة نواكشوط تعد من ضمن أكثر عشر مدن في العالم تضرراً من الاحتباس الحراري وما ينجم عنه من ارتفاع محتمل لمنسوب البحر. لكن تهديد البحر لا يشكل مصدر قلق النواكشوطيين الوحيد، فاليوم تشهد بعض أحياء المدينة انبعاث المياه من باطن الأرض نفسها. كما ينغص على السكان حياتهم انعدام الصرف الصحي في المدينة، فحين ينزل المطر تتحول إلى مستنقع كبير يستحيل معه التنقل.

أحمد ولد جدو

كاتب ومدون من موريتانيا

الكابوس الإسرائيلي

يوماً ما ستملأ الأنفاق أرض فلسطين. سيصحو الإسرائيليون ليجدوا أرضهم هشة، ترتجف لأتفه سبب. سيعرفون أن الكابوس قد حدث وأن الأرض من تحتهم مجوفة. ما تحت الأرض يسكنه الفلسطينيون. ستسارع نخبتهم وإعلامهم لإدانة هذا بأقسى اللهجات، وسيطالبون جيشهم بالتدخل. وستعلن القيادة العسكرية في إسرائيل أن التدخل مستحيل لأن أي حركة عنيفة ستؤدي الى حدوث زلزال يخسف الأرض تماماً. سيكلف الموساد عدداً من مستعربيه بزيارة ما تحت الأرض للتأكد من وجود الهيكل المقدس. وعندما يعود العملاء ويؤكدون أنه لا شيء تحت الأرض، سيصاب الشعب الإسرائيلي بخيبة أمل كبيرة، وسيسأل البعض: لماذا جئنا إذاً إن لم يكن هناك هيكل مقدس؟ ولكن الهموم الدنيوية أكثر تأثيراً من الهموم الأخروية. انقطاعات متكررة في الكهرباء والماء والغاز بسبب سيطرة الفلسطينيين أسفل الأرض على البنية التحتية. سيعاود الإسرائيليون مخاطبة المتحدث الإعلامي باسم جيشهم: أرجوك قل لنا إن هناك حلاً، أنت أبونا وقائدنا وربنا. لا تتركنا حيارى نتخبط في ملكوتك. ستصاب النخبة العسكرية بالجنون، وأحدهم سيقرر القيام بمغامرة تحت الأرض. سيأخذ مدفعه الآلي وينزل تحت الأرض ويضرب ناراً، وسيضرب عليه الفلسطينيون ناراً. ثم ستتدحرج كرة الثلج، سيخرج الفلسطينيون الجدد، أحفاد الفلسطينيين المطرودين، من كل الثقوب في الأرض. ستهتز الأرض وتبدأ تباشير الكارثة بالوضوح. سينتفض الإسرائيليون من الرعب ويحاولون الوصول لأية هدنة مع الفلسطينيين كي يعودوا لتحت الأرض، وسيرفض الفلسطينيون، وسيكتب أحدهم على فيسبوك إن الإسرائيليين لم يضيعوا أية فرصة من أجل إضاعة الفرص. وسيكتب آخر إن التاريخ يعلمنا أنه عندما يرفض الأقوياء الحل الجميل فإن الحل غالباً يأتي قبيحاً.

الزاوية العمراء

كتب نائل
ورسم مخلوف

(نص نائل الطوخي ورسم مخلوف)

العربي السفير

متابعات

225 مليون دولار هي قيمة المساعدات التي أقرتها الولايات المتحدة بشكل طارئ للاحتلال الإسرائيلي لإكمال منظومة «القبة الحديدية» المضادة للصواريخ، بعدما بدأ مخزون صواريخ الاعتراض المستخدمة بالنفاد.

تفحص الأدوات القديمة

كتب الرجل العجوز، وهو مناضل يساري ونقابي سابق، بياناً في أول ساعات الفجر المطل على الأول من أيار/مايو، عبّر به عن تحليله لما يجري في تونس ومصر شتاء 2010–2011، وحمّله أمنياته بتحقيق ما يحصل هناك أن يحصل في بلده، لقناعته بأن المجتمعات العربية تجمعها منظومة اقتصادية ــ سياسية – أيديولوجية متقاربة. غادر المنزل في الصباح، متجهاً نحو مكتبة قريبة، أخرج الورقة المكتوبة، وقدمها إلى صاحبها، المنشغل بتلبية طلبات التلاميذ المسرعين إلى مدارسهم، الذي سأله من فوره وهو يضعها تحت الساتر الجلدي للآلة الناسخة، دون أن يكترث بمحتواها:

–كم؟ كم نسخة تريد؟

– عشر نسخ لا أكثر، ودس يده الأخرى في جيبه ،أخرج ورقة نقدية، ومدها نحوه، أجرة نسخ الأوراق.

حمل الأوراق الساخنة من حرارة الناسخة ووضعها في حقيبته الجلدية العريضة. خرج متجهاً إلى الطريق المؤدي إلى الحديقة. اختار مقعده في طرف ساحتها التي تتوسطها البحرة بأحجارها الصقيلة العالية، مترقباً وصول أكبر عدد من الشبان إلى المكان، من الذين باتوا يعرفونه ويعرفون قناعاته، ويحيّونه حينما يعبرون بقربه، أو يصادفونه في الشوارع المحاذية. وحين أدرك أن الوضع بات مناسباً، مد يده إلى حقيبته الجلدية وأخرج حزمة الأوراق، وبدأ يوزعها على الشبان، الذين لم يتجاوز عددهم الخمسة. لم يمهلهم حتى ينتهوا من قرأتها، أسرع لشرح مضامينها ونياتها، وهم وافقوه على موقفه بهز رؤوسهم، وأطروا بابتسامات لا أكثر على جرأته وشجاعته. لم ينتبه في غمرة انفعاله لملامح الخوف التي بدأت تظهر على وجوههم، ولا لطي الأوراق التي أعطاهم إياها بسرعة، ولا لتنحي أحدهم جانباً للاتصال من جهازه المحمول.. بعد ربع ساعة على الأكثر، وصلت مجموعات أخرى من الشبان يتقدمهم رجال أقل شباباً، طوقوه طالبين منه برفق وأدب مبالغ به، ربما لاحترام شيخوخته، بضرورة مرافقتهم إلى حيث المعلم يريد استكمال الحوار المفيد معه.

لم يطيلوا الحديث في الفرع، الذي كان بمثابة تحقيق أمني ناعم، تعرض فيه الحقق لوضعه الشخصي، على سبيل إتمام بيانات شكلية يحتاجها التحقيق. ولأنهم يعرفون عنه بدقة أكثر من معرفته بهم التي باتت تقضمها ذاكرة شيخوخته، لم يكن همهم السؤال عمّن كتب البيان، لأنهم عرفوا من خطه أنه كاتبه، ولأنه سيجيبهم بصراحته التي امتحنوها باستجوابات سابقة. بل توقفوا عن مكان النسخ ودور صاحب المكتبة.. المجهول لهم. وحين أدركوا أن الأمر برمته تم بدوافع عفوية محضة، أحالوه إلى السجن، ليقدموه بعدها إلى المحكمة.

في الزنزانة المتلئة بأعداد تفوق مساحتها، من شبان بعمر أحفاده اعتقلوا من التظاهرات «الطيارة» التي بدأت تنتشر في المدينة كتعبير عن التضامن مع مدينة درعا وبلدات سهل حوران، حمل المفرش الإسفنجي والأغطية ومدهما على الأرض، بخبرة من عرف السجون التي سيق إليها في سنوات الوحدة السورية المصرية (1958–1961)، وكان قد قضاها في سجن المزة، وفي عام (1978–1980) في سجن الشيخ حسن، ومن نهاية العام 1980 الى 1995 في سجن القلعة وسجن عدرا.

عرّف عن نفسه بصوت يخنقه التعب والسن، قبل أن يجلس على مفرش الإسفنج، ويرفع رأسه محدقاً في الوجوه الشابة التي تحيط به، كما يحصل دوماً في اللقاءات التي يمضي إليها أو يُطلب منه حضورها. اقترب منه أحدهم وصاح بصوت عال: هذا المناضل النقابي لن تنام على الأرض، لك مكاني على السرير.

تحلّق حوله الجميع، في رغبة التعرف إليه وإلى تاريخه، لم يكن أحد قد سمع باسمه إلا الشاب الأكبر سناً، المطلع جزئياً على تاريخ الحركة السياسية. وعندما روى أسباب اعتقاله من داخل الحديقة، كما يحصل مع أي سجين وافد حديثاً، استغربوا جهله بالأمكنة العامة التي لم تعد صالحة للنشاط السياسي العلني منذ زمن طويل: «كل الباعة الجوالين والثابتين على علاقة مع أجهزة المخابرات، ناهيك عن الناس الذين سيخافون من مبادرتك ويشكون بأنك ستورطهم في مشكلة سياسية معروفة النتائج».

وحين أخبرهم عن الرغبة التي ألحت عليه في الذهاب لتوزيع البيان أمام مبنى نقابات العمال والحرفيين قبل أن يمضي إلى الحديقة، استغربوا أكثر: «لا تحوز النقابات أي استقلالية سياسية، ومعظم قياداتها من الحزب الحاكم، ولم تبادر إلى أي موقف مميز منذ نصف قرن»، وخجلوا من سؤاله عن جدوى توزيع عشر نسخ من بيان لمدينة تجاوز عدد سكانها الأربعة ملايين نسمة.

استغرقتهم حوارات طويلة لتبصر الأدوات النضالية، وسقوط كثيرها في الامتحانات الكفاحية، حيث ما من إمكانية لتراكم النضالات على ندرتها، وغياب أي فسحة أو هامش قانوني لها. حدّثوه عن المساجد كأماكن للتجمع الإجباري، التي لم تتمكن الأجهزة الأمنية من إغلاقها، واكتفت بالهيمنة على مشايخها، ودفع عناصرها للتسلل إليها والمرابضة خارجها، وعن دور شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في اختزال المسافات والتقارب بين أصحاب القناعات المشتركة، وعن الملاعب الرياضية وساحات الجامعة كأماكن أخرى للتجمع والنشاط.

حدثهم بدوره عن أحزاب وتحالفات وتجمعات سياسية، وعن تواريخ نضالية وعن سجون وعن مناضلين تبين له أنهم لم يسمعوا بها وبهم. رويداً رويداً بدأ يلمس نتائج الهوة التي صنعتها السنوات الطويلة من الأحكام العرفية وقانون الطوارئ والمحاكم الاستثنائية.. وتغييب السجون لجيلين على الأقل عن العمل السياسي والتواصل مع الجماهير. أكتشف أنه أسير حالة أنتجت غربتها عن القناعات الجديدة التي حازت تفكير الأجيال الشابة، أساسها الحزب والنقابة والتحالفات السياسية كأدوات للفعل الثوري، والتظاهرات والإضراب الجماهيري والعصيان المدني كوسائل لتحقيق البرنامج الشعبي الثوري، وهم أسرى غربة أخرى، ركنها الموقف المعادي للأحزاب والكفاح ضمن تحالفات حزبية، مندفعون للعمل المباشر في التجمعات السكانية الريفية والمدينية واستنخاء الشوارع ودفعها لإنجاز مهام تاريخية.

خرج بعد أقل من شهر بقرار عفو مع عدد من السجناء، على أن تستكمل محاكمته لاحقاً، وبقيت الأسئلة معه ومعهم، حتى غادرت الانتفاضة الشعبية أرضها وأسئلتها، وانتقلت إلى مكان آخر.

* * *

يتوجب في هذا الزمهرير والعتمة، تفحص الأمنيات القديمة كذلك، حين كانوا يهينون القط القطني الخجول بعد أن ألصقوا ورقة على ظهره وكتبوا عليها «الاستعمار»، وحين رموا الدببة الثقيلة إلى أعالي السقيفة كناية عن «الإمبريالية»، وأغرقوا الأسماك المصنوعة من الورق المقوى بمياه دوارق تنظيف الثياب بوصفهم أعواناً للرجعية، واعتلوا الحيوانات التي ما انفكوا يعتبرونها متوحشة بكونها تعبر عن الأنظمة البالية، وحثها للتقدم الصبور نحو باب المنزل المغلق أو غرفة الضيوف، وزحفهم المتواصل على السجاد المكحوت في تقليد للفدائيين الفلسطينيين، وهم ماضون نحو عملية ضد الأهداف الصهيونية، ووقوفهم باستعداد أشم أمام عصا يعلوها قميص، بوصفها بيرق البلاد ورمزه اليقيني، وتباريهم في رسم خريطة الوطن الكبير، بأعين معصوبة، وتأكيدهم على قناعة بأنهم سيحررون فلسطين بمجرد حيازتهم موسى «سبع طقات» أو أي سلاح فردي آخر، وعن دور القصائد الشعرية التي يستظهرونها من صفحات الجرائد والمجلات في تهشيم شخصية العدو، ودفعه للتراجع عن غيّه وعدوانيته، وأخذتهم من حين لآخر الشفقة عليه، ليتناقشوا بجوازية رميه في البحر أم عدمها، وفق ما كانت تلهمهم خطابات الإذاعات، قبل أن يتحول الزمن ورجاله، ليُرمى هم وأهلهم فيه.

لكنهم الآن آثروا الوقوف على الشرفات أو ما بقي منها في مكانه، ليترنموا من حين لآخر، بتلك الطللية العميقة:

يا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبحٍ...

عزيز تبسي

كاتب من سوريا

حلم ..

تيسير بركات / فلسطين

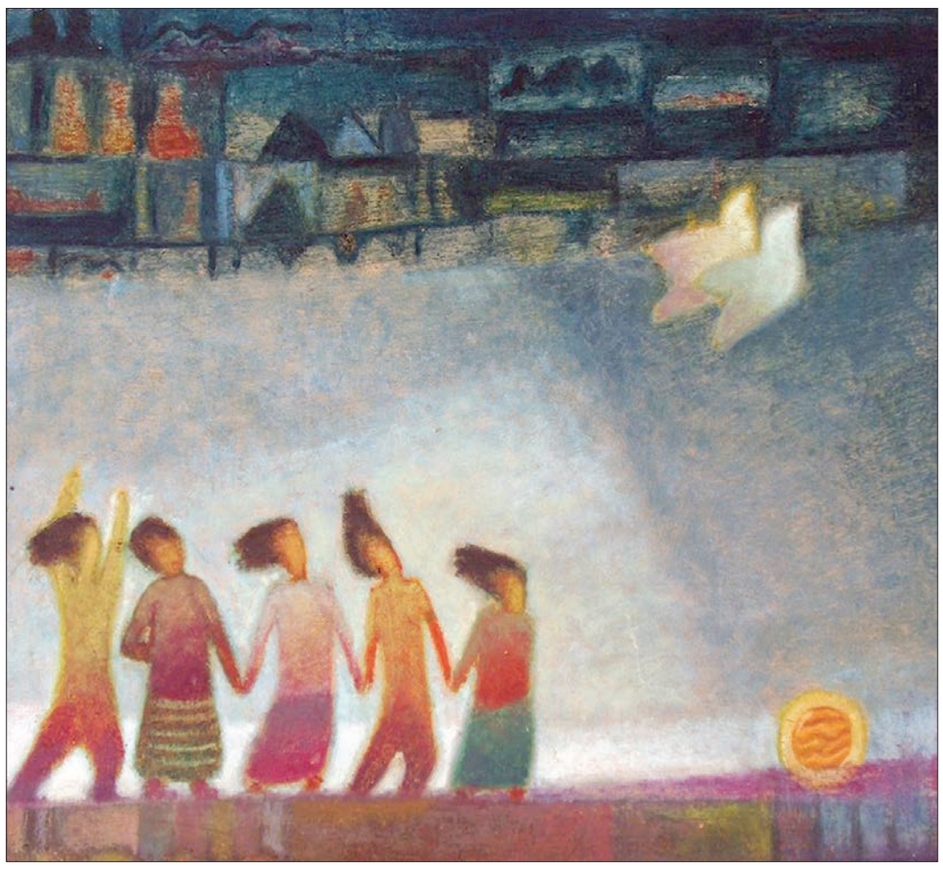

arabi@assafir.com

ـ طريقة أخرى لمعرفة الأوضاع في اليمن ـ محمد العبسي
ـ الإسلام السياسي العربي: مربعات العنف وثنائية الاختزال ـ حسن نصّور

على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
على «تويتر»: السفير العربي - Assafir Arabi@

.. بألف كلمة

الديموقراطية كما هي قائمة

خضير الحميري – خاص «السفير العربي»

مدونات / فايسبوكيات

أن تختار وسيلة الموت

لا تجلس في البلكونة، قتلوا رجلاً خرج إليها ليدخّن سيجارة في الشمال. لا تقف على عتبة المنزل، طائرة استطلاع فتكت بمجموعة من الشبّان كانوا يجلسون أمام عمارتهم السكنيّة في خان يونس. لا تصعد إلى سطح المنزل، طفلان ماتا على سطح منزلهما في غزّة لأن أمهما اعتقدت أن السطح أكثر أمانا لهما من الشارع. لا ترسلوهم إلى المتنزه، كلّنا نعلم ما الذي حدث هناك. لا تذهب إلى السوق، عشرون شهيدا قضوا أثناء شرائهم حاجيات قبل الإفطار. هل لا زلت تملك بيتا؟ لا تعد إليه، جارك مهدّد بالقصف. إن جُرحت، لا تذهب للمستشفى لأنها فقدت ما يميّزها عن أي مبنى آخر في غزة. إن نزحت، لا تَحتَمِ في المدرسة، كم شخصاً مات في قصف المدارس الثلاث حتى اللحظة؟ أنا فقدت العد.

ما الذي تستطيع أن تفعله عدا ذلك إذًا؟ بإمكانك أن تموت، وكما هو واضح أعلاه، يمنحك الجيش الأكثر قوة وأخلاقيّة للدولة الأكثر ديموقراطيّة كامل الحريّة في اختيار الوسيلة التي تليق بك.

من صفحة محمود اسماعيل على فايسبوك ـ غزّة

«صديقي المسيحي»

بعد كل خبر عن أعمال عنف ضد المسيحيين يكتب أحدهم «كنا نسكن بجانب عائلة مسيحية وكانوا قمة في الأخلاق والمحبة»، «زميلي في الدراسة/العمل/الخ.. كان مسيحياً وكان شخصاً طيباً ومسالماً». وهذا كلّه كتعليق للبرهنة على أن المسيحيين مسالمون ولا يستحقون هذه المعاملة. لكن ماذا لو كان جاركم المسيحي إنساناً شريراً، أو كان المسيحي الذي عرفته نصّاباً؟ هل سيغير ذلك شيئاً في الموقف؟ وما علاقة تصرفات شخص واحد عرفته أنت عن كثب أو أصبح صديقك بما يتم اقترافه ضد عشرات الآلاف من أبناء البلد؟ هؤلاء الذين يفترض أن يكون لهم حق البقاء والوجود بغض النظر عن تجربتك الشخصية مع واحد يشترك معهم في الديانة (أو الطائفة). هناك من «يؤمثل» الآخر ويختزله ويجرده بذلك من إنسانيته، لكن بدلاً من إسقاط كل السلبيات عليه (أو عليها) كما في الخطاب العنصري والطائفي واختزاله في نمط سلبي، يتم إسقاط كل الايجابيات، فيصبح هذا الآخر مثالياً لا يشبه الإنسان الحقيقي العادي الذي هو طيف لا يمكن اختزاله بنمط. ويظل بذلك غريباً. إنها نفس المعادلة التي تجرد الآخر من إنسانيته وتضعه في قالب وتختزله. والموضوع ينطبق على الأقليات الأخرى كذلك.

من صفحة سنان أنطون على فايسبوك ـ العراق

سعيد صالح

«سعيد صالح» مكانش ممثل كوميدي، أو مجرد «بلياتشو» بيضحك مخاليق ربنا. سعيد صالح كان طول الوقت شايف إنه صاحب رسالة، ولا يتردد، ولا يخاف. يمكن ده كان سبب رئيسي في استبعاده وعدم وصوله للقمة زي ناس كتير غيره، رغم إنه – حرفيًا ــ «الزعيم» الحقيقي.. سعيد صالح سجن 6 اشهر علشان وقف على المسرح قال جملة: «أمي إتجوزت 3 مرات.. الأول وكّلنا المِش، والتانى علّمنا الغِش، والتالت لا بيهش ولا بينش»، وهو كان يقصد عبد الناصر والسادات ومبارك. وخضع للتحقيق عشرات المرات بسبب أعمال وأقوال مماثلة كثيرة.

سعيد صالح قبضوا عليه بتهمة تعاطي «الحشيش» وتم تشويه صورته عمدًا بطريقة مبالغ فيها، وكأنهم بيعلموه الأدب. على رغم أنه كان يملك جرأة الإعتراف بإنه بيشرب «حشيش» عادي يعني، زي ما مصر كلها بتشربه، لكنه في نفس الوقت كان يدرك تماما إنهم بيقرصوا ودانه، ومع ذلك كمل، وعمل فرقة بتغني أشعار فؤاد حداد وصلاح جاهين الثورية، وقدم عشرات المسرحيات السياسية اللي أغلبها ما اتصورش، وضاع في زحمة الهلس، وبرضو ماستسلمش..

سعيد صالح، تفاصيل كتير ما اتحكتش، ومش هاتتحكي.. الله يرحمه.

من صفحة أحمد اللزاب على فايسبوك ـ مصر